

المرصد

شؤون دولية

2016/05/19 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... البرازيل من اليسار إلى اليمين بعد عزل دييما روسيف
- 6..... كم أنفقت موسكو على تدخلها العسكري في سوريا؟
- 7..... مستقبل الإستراتيجية الإقليمية لإيران
- 9..... ماذا قال غراهام عن الصفحات الخاصة بالسعودية بتقرير سبتمبر؟



مركز
Center
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لم يتمكن حزب العمال البرازيلي الذي تنتهي إليه الرئاسة، دييما روسيف، من الحيلولة دون التصويت بالأغلبية لصالح قرار سحب الثقة منها وإطاحتها من منصب الرئاسة، ثم مقاضاتها بتهمة الفساد الإداري، واعترف الحزب بفشله في هذه المهمة رسمياً، بعد أن تمكن من الحكم حقبة طويلة. ويُذكر أنّ دييما روسيف من أصول بلغارية، هاجر والدها بيتر روسيف إلى البرازيل عام 1929، وحقّق نجاحاً ملحوظاً في عمله محامياً ومدير أعمال، تزوج ورزق بثلاثة أبناء، منهم دييما التي ناضلت ضدّ النظام الدكتاتوري. اعتقلت في العام 1970 وعُدّبت نحو الشهر، بعد أن شاركت في عمليات معارضة مسلّحة، ثمّ توجّهت إلى العمل السياسي. شغلت منصب وزيرة الطاقة والمناجم في الفترة 2003 – 2005، وفي 21 يونيو/ حزيران 2005، شغلت منصب رئيسة مكتب الرئيس، لويس لولا دا سيلفا، وتمكنت من الفوز بمنصب الرئاسة في العام 2010.

أسباب المطالبة بتنحيها عن الحكم

يرى خبراء ومحللون عديدون أنّ تنحية دييما روسيف عن السلطة في البرازيل بالطريقة المهينة التي جرت فيها بمثابة النهاية لمسيرتها السياسية، وهي أول رئيس في البرازيل تُسحبُ منه الثقة، ليتولّى المهام نائبه ميشيل تامر حتى نهاية حقبة روسيف الرئاسية في العام 2018، أو قبل ذلك إذا ثبتت براءتها من التهم الموجّهة إليها. ويرى كثيرون أنّ فشلها ينهي فترة حكم امتدت طوال السنوات الثلاث عشرة الماضية لحزب العمال اليساري.

خلال نصف القرن الماضي، حكم البرازيل بصورة ديمقراطية، ومن خلال صناديق الاقتراع أربعة رؤساء، طرح ضدّ اثنين منهم مشروع حجب الثقة أمام البرلمان، وصوّت لصالح المشروع الثاني، أخيراً، ما يزيد على ثلثي النواب الموجودين في البرلمان، وستتم مقاضاتها ومساءلتها في مرحلة مقبلة. وتوجّهت روسيف بخطاب للمواطنين، معتبرة ما حدث انقلاباً من الأحزاب المعارضة، رافضة كل الاتهامات الموجّهة إليها بالتورط في الفساد وقبول الرشوة وعدم بذل الجهود الممكنة لمكافحة الفساد الإداري، ووعدت بمواصلة نضالها لإثبات براءتها. وستقوم لجنة خاصّة بالتحقيق بملف الاتهامات الموجّهة لدييما روسيف، وقد تستمر هذه التحقيقات 180 يوماً، وحال تأكيدها والمصادقة عليها، تتم المصادقة نهائياً على قرار عزلها من السلطة.

تعود الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تنحيها إلى أخطاء إدارية، تمثّلت بلجوئها إلى بنوك خاضعة للسلطة الحاكمة، لتمويل برامج اجتماعية ومشاريع في المرافق العامة. ظهرت المشكلات والتعقيدات المرافقة لسوء إدارة موازنة الدولة منذ العام 2013، قبل انتخابها لولاية رئاسية ثانية، مثلاً على ذلك برامج المساعدات المالية للعائلات الفقيرة في البرازيل، الممنوحة في مقابل استمرار تعليم الأطفال وتلقيحهم ضدّ الأمراض السارية والمعدية. وفي هذه الحالات، تقدّم الأموال عادة للبنوك المعتمدة لتوزيعها على المواطنين، لكن أحد هذه البنوك اشتكى خلال العام 2013 من عدم حصوله على المنح المالية، وإجباره على تقديم هذه الأموال من مقدّراته الخاصّة. وتفاقمت هذه المشكلات في السنوات التالية، ليرتفع حجم العجز المالي لدى البنوك المخوّلة بمساعدة المحتاجين إلى عشرات مليارات الدولارات. وشهدت الرئاسة السابقة كذلك مشكلات مشابهة. ولكن، ليس إلى هذا الحدّ، حيث بلغ معدّل المديونية للبنوك الوطنية، مع بداية القرن الحالي، نحو 290 مليون دولار، في مقابل 15 مليار دولار في 2014.

حسب المعارضين لسياسة ديлма روسيف، صادقت الرئيسة على ستة مراسيم رئاسية، خلال العام 2015، لتوزيع أموال من الموازنة الفيدرالية، من دون العودة إلى البرلمان، وهذا بحدّ ذاته سبب كافٍ لحجب الثقة عنها. أمّا أنصارها فيشيرون إلى أنّ الأزمة الاقتصادية وارتفاع ميزان العجز المالي في البلاد اضطرّها لاتخاذ هذه الخطوة، لتحقيق الموازنة السنوية، وتغطية الديون المتراكمة، ما أدى إلى تأخير دفع هذه المستحقات للبنوك المؤهلة لمنحها للمحتاجين والفقراء، لكن فئات عريضة من الشعب البرازيلي حملتها مسؤولية تراجع النمو الاقتصادي، وتنامي حجم البرامج والخطط الحكومية غير المجدية والغارقة بالفساد ونهج سلب المال العام. وبالتالي، انخفاض مستوى المعيشة لمعدّلات غير مسبوقة.

اتهمها البرلمان البرازيلي كذلك بتزوير بيانات الموازنة العامة، وتحسينها، لتتوافق النتائج مع الأهداف التي وضعها البرلمان للسنة المالية 2015. تأتي هذه التبعات في أكبر أزمة اقتصادية تمرّ بها البرازيل، منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وكانت البرازيل قد شهدت، في السنوات القليلة الماضية، فضائح سياسية متتالية، طالوت النخبة السياسية في البرازيل، مصحوبة بارتفاع معدّلات البطالة. وتفيد بيانات مؤسسات العناية الاجتماعية بأنّ ثلاثة ملايين برازيلي فقدوا أعمالهم في العام 2015.

أدى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في السنوات القليلة الماضية إلى تراجع النمو الاقتصادي في البرازيل إلى -4%، مقارنة بمعدّل الدخل القومي البرازيلي، ما حثّ وكالة Fitch على خفض معدّل التقييم الائتماني في البرازيل إلى مستوى "BB" بدلاً من مستوى "BB+", في إشارة إلى توقّعات الوكالة استمرار الكساد الاقتصادي. وقد تلجأ وكالات أخرى إلى خفض توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي في البرازيل، الأمر الذي ساهم في خفض مصداقية الرئيسة روسيف، وتراجع إقبال الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وتنحيها عن السلطة.

أقالت روسيف أعضاء مجلسها الوزاري الذي ترأسه، ليبدأ نائها ميشيل تامر تشكيل حكومة بديلة، لكنّه هو أيضاً مهدّد بحجب الثقة عنه، للأسباب نفسها التي تواجهها روسيف. وفي هذه الحالة، من المتوقّع أن تتولّى منصب رئاسة البلاد، حال حجب الثقة عن الرئيس تامر ومقاضاته، امرأة أخرى هي كارمن لوسيا، نائبة رئيس المحكمة العليا، حسب بنود الدستور البرازيلي.

رفض "الانقلاب"

ديлма روسيف هي الزعيمة الوحيدة التي تنحّت عن منصبها، بخطبة رنانة رافضة للاتهامات الموجّهة إليها، معتبرة ما حدث انقلاباً على الشرعية. وكتبت على صفحتها في "فيسبوك" "ربّما قمت ببعض الأخطاء، لكنّي لم أرتكب جريمة". وصرّحت أمام طاقتها الوزاري وعشرات كبار الموظفين الذي شغلوا مناصب رفيعة في حكومتها "لم أتوقّع يوماً ما أنّ عليّ أن أواجه ثانية انقلاباً جديداً في بلادي"، وتعتبر روسيف من كبار النشطاء في حزب العمال، واعتقلت مراتٍ، وواجهت عمليات تعذيب وتنكيل في أثناء الحكم العسكري في البرازيل.

وذكرت روسيف كيف واجهت السرطان الذي أصابها خلال العام 2010 وانتصرت عليه، لكنّ الألم الذي شعرت به، بعد التصويت على تنحيها عن منصبها، لا يقارن بأيّ معاناةٍ أخرى عايشتها من قبل. وقالت إنّ 54 مليون مواطن برازيلي صوّتوا لصالحها، وإنّ قرار التنحية ومشروع مقاضاتها ومساءلتها موجّه ضدّ هؤلاء المواطنين، أيضاً. وأنكرت تورطها بقبول رشواتٍ مالية، وأكّدت أنّها واجهت الفساد منذ تولّت السلطة، لكن المعارضة أصرت على العبث بالاستقرار السياسي في البلاد، وهيأت الأجواء المناسبة لمواجهة حكومتها، وتسريع إسقاطها عن السلطة الشرعية، ثمّ غادرت القصر الرئاسي، ليؤدّي نائبها ميشيل تامر، على الفور، القسم الدستوري لتولّي منصب الرئاسة. وحسب خبراء كثيرين، تعتبر عملية إقصائها عن الحكم

سياسية أكثر منها قضائية، لفشلها في تحقيق طموح الشعب البرازيلي بشأن رفع مستوى الحياة، ومواجهة مشكلتي البطالة والفقير المستشري بين فئات عريضة في البلاد.

الحزب الليبرالي اليميني في الحكم

احتفل ما يزيد على مائة مليون برازيلي بإطاحة سلطة الرئيسة دييما روسيف، معتبرين ذلك انتصاراً للشعب البرازيلي، لكنّ الشعب أدرك أنّ البلاد ما زالت في مركز العاصفة الاقتصادية التي لم تشهد مثيلاً لها من قبل، صاحبها ارتفاع معدلات البطالة والعجز المالي، وأدركوا أنّ البلاد تحتاج عمليات إصلاح عاجلة، لا يمكن تمريرها من دون مصادقة البرلمان الوطني، في وقت يخضع نحو 60% من أعضائه لمساءلاتٍ قضائيةٍ لتورطهم في قضايا فساد على نطاق واسع، وليس من المتوقع مصادقتهم، لتنفيذ عمليات الإصلاح المطلوبة.

باتت صلاحيات الحكم بين أيدي نائب الرئيس ميشيل تامر، لكنّ شعبيته، هو الآخر، متدنية للغاية. وعليه أن يواجه مشكلة المعارضة السياسية التي لن تتوانى لحظة عن الفتّ في عضد حكومته، ويمكن لتامر أن يتولى السلطة ستة أشهر وحتى السنتين، اعتماداً على نتائج لجنة التحقيق مع الرئيسة المخلوعة. والمعروف أنّ تامر لا يرغب بالترشّح للانتخابات المقبلة، كما إنّ القانون لا يسمح له بذلك، لأنّ توليه منصب الرئاسة يحرمه من الترشّح لأية مناصب سياسية أخرى طوال ثماني سنوات مقبلة، وليس من المتوقع كذلك أن يصوّت لصالحه ما يزيد على 2% فقط من المواطنين، لتورّطه في صفقاتٍ ماليةٍ مريبة في حملته الانتخابية.

لكن، وعلى الرغم من كلّ هذه السلبيات، يمتلك الرئيس تامر الفرصة، ليحسن مستوى شعبيته، ويكتب تاريخاً جديداً بشأن تسريع اعتماد مشاريع الإصلاح في البرلمان، خصوصاً وأنّ الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي ينتهي إليه يمتلك أكبر عدد من النواب في شقّي البرلمان، وحال التمكن من ذلك سيلقّن حزبه درساً لحزب العمال اليساري الذي تنتهي إليه دييما روسيف. نشرت قناة التلفزة CNN تقريراً جاء فيه أن تامر معروف في "وول ستريت" أكثر من البرازيل، ومن المتوقع أن يتخذ إجراءات اقتصادية عاجلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ورفع مستوى التبادل التجاري في الأسواق الداخلية. وقد لا تروق هذه السياسة للأوليغارسيا، وهم كثيرون، خصوصاً ما بين النخبة السياسية في البرازيل. وإذا تراجع عن هذه الخطوات، ستندشط المظاهرات والاعتصامات ثانيةً في كل أنحاء البلاد، الأمر الذي يخشاه تامر وحزبه الليبرالي الديمقراطي. لكنّ الحكومة اليمينية الجديدة ستجري تعديلاتٍ إداريةً، تشمل خفض الجهاز الحكومي الهائل، وقد لا تروق هذه الخطوات لكثيرين. لكن، لا توجد بدائل أخرى في الوقت الراهن.

على أية حال، مازال الوقت مبكراً، ولم يعلن تامر عن اتخاذ خطوات عملية محدّدة، باستثناء بعض التغييرات الليبرالية في السياسة الاقتصادية، والشروع بخصخصة المرافق والشركات الحكومية، ووضع سقفٍ لميزان الصرف الحكومي، والتدقيق في كل برامج الدعم الاجتماعي. كما قدّم وعوداً بدعم عمليات التحقيق في الفضيحة السياسية المعروفة باسم "بتروبراس"، لتوضيح كل الملابسات المرافقة لها. يمكن الإشارة إلى أنّ البلاد، وعلى الرغم من كلّ هذا التشاؤم الذي يعصف بها، قد تمكّنت من تجاوز حالة الشلل السياسي التي عايشتها، في فترة التصويت على إقصاء الرئيسة روسيف، والتحقيق معها ومقاضاتها.

موسكو- الأناضول 19\5\2016

اقتربت قيمة الإنفاق الروسي في سوريا، منذ اليوم الأول لتدخلها فيها، أواخر أيلول/ سبتمبر من العام الماضي وحتى آذار/ مارس من العام الجاري، من 700 مليون دولار. وتتوقع الأوساط السياسية تزايد هذه التكاليف مع استمرار العمليات الجوية التي تنفذها مقاتلات موسكو في هذا البلد.

وبحسب تصريح أدلى به الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الأسبوع الماضي، فقد أجرت مقاتلات روسية أكثر من 10 آلاف طلعة في سماء سوريا، استهدفت خلالها أكثر من 30 ألف موقع، فيما أطلقت قواته الجوية والبحرية 115 صاروخا من طراز كروز، باتجاه الأراضي السورية خلال الفترة المذكورة، مضيفا أنّ مقاتلات تسمى "القاذفات البعيدة المدى"، انطلقت من روسيا وحلقت 178 مرة في سماء سوريا.

وتعليقا على الغارات الروسية في سوريا وتكالييفها على الاقتصاد الروسي، قال الخبير في شؤون الأمن والملاحة الجوية في مؤسسة (IHS) الدولية، بن موريس، إنّ القوات الروسية ما زالت تنشط بكثافة في الداخل السوري، مبينا أنّ تكاليف المشاركة الروسية في الحرب السورية تشهد تزيادا مستمرا.

وتابع موريس في هذا السياق، قائلا: "لا أعتقد بأنّ بوتين نطق بأرقام صحيحة عندما قال إن تكاليف تدخل موسكو في سوريا منذ 30 أيلول/ ديسمبر الماضي، قد بلغت 460 مليون دولار فقط، وبحسب تقديراتنا، فإنّ هذه التكاليف، اقتربت من 700 مليون دولار".

من جانبها، قالت أنا بورشفيسكايا، العاملة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، إنّ هناك توقعات تشير إلى بلوغ التكاليف اليومية للحرب السورية على روسيا، قرابة أربعة مليون دولار، لافتة إلى أنّ موسكو تسعى إلى تحقيق أهدافها في سوريا بأدنى التكاليف المالية.

المساعدات المُقدّمة للأسد

وأفاد الخبير في شؤون الشرق الأوسط في مجلس الشؤون الدولية الروسية، يوري بارمين، بأن موسكو استطاعت التهرب من بعض المصاريف خلال تدخلها في سوريا، مثل استئجار القواعد العسكرية، مشيرا إلى أن نظام الأسد ساعد روسيا في توفير قواعد عسكرية لقواتها، وعمل على تأمين الوقود لآلياتها.

وصرّح بارمين عن وجود علاقة وثيقة بين وزارة الدفاع الروسية ومنتجي الأسلحة والمعدات القتالية في روسيا، مبينا أنّ الوزارة تؤمن احتياجاتها من الأسلحة مجانا، مقابل التسويق لمنتجات هذه الشركات في سوريا.

روسيا تعرض أسلحتها في سوريا

ونقل مدير مركز أبحاث شبكة القيادة الأوروبية، لوكاس كوليسا، توقعات الخبراء، ببلوغ قيمة التكاليف اليومية للتدخل الروسي في سوريا 3.3 مليون دولار، موضحا أنّ هذه التوقعات كانت قبل بدء موسكو بسحب قسم من قواتها العاملة في سوريا.

وقال كوليسا، إنه "رغم انخفاض عدد الغارات الروسية في سوريا، فإنّ الوحدات الروسية تتابع عملها فيها، ولهذا فإنّ تكاليف المشاركة الروسية في هذه الحرب، أضخم ممّا نطق بها بوتين، وعلينا ألا ننسى أنّ موسكو تروّج من خلال هذه



المشاركة، لأنظمتها العسكرية، ومن الممكن أن تعقد صفقات بيع كبيرة لهذه الأسلحة، وبالتالي فإن مشاركتها ستعود بالنفع على اقتصاد البلاد".

جدير بالذكر، أنّ تكاليف التدخل في سوريا، تُموّل من قِبَل الميزانية المخصصة للشؤون العسكرية في روسيا، ولهذا فإنّ البرلمان الروسي لا يناقش حجم الإنفاق على هذه الحرب.

مستقبل الإستراتيجية الإقليمية لإيران

2016\5\19

الجزيرة نت

مهنا الحبيب

فتحت الخسائر الكبيرة للقوات الإيرانية وحزبها العميل في لبنان، وخاصة في الميدان السوري، السؤال المهم والمتجدد عن مستقبل الإستراتيجية الإيرانية في المشرق العربي، وتمدها الأفقي أي في الجغرافية السياسية، أو العامودي، ونقصد به الولاء لمشروعها التوسعي عبر الطائفية السياسية، واستقطاباته الفاعلة.

وكثيراً ما تردد هذا السؤال بل وتبنته دول الخليج العربي، خلال الحرب الباردة بين الجمهورية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت نشطة في الإعلام لكن دون مصادمات عسكرية، أو إستراتيجية نوعية.

وهو ضخ روج له الغرب مع دول الخليج لطمأنتها بفاعلية تلك الحرب، واستمرار تدفق مصالحه الاقتصادية معها كحديقة خلفية استنزفتها واشنطن طويلاً، قبل أن تسقط هذه النظرية، وتتحول واشنطن إلى داعم للشراكة الإيرانية، وتتفق معها علناً في كثير من الملفات، ثم ترأس دول الخليج للرضوخ للمعادلة الجديدة.

ومن المهم استذكار هذه النظرية، التي تقول إن طهران تُستنزف وتستسقط قريباً، بحسب حملة الغرب في الحرب الباردة، وأن جرها لمواجهة عسكرية متعددة سيحقق هذه النتيجة سريعاً.

فالعودة إلى ذلك السجل الذي بدأ من منتصف الحرب العراقية الإيرانية، حتى 2003 يعطي مؤشراً واضحاً بأن هذا التقييم لم يكن دقيقاً، وكان يُقدّم كوجبات إعلامية ساخنة، جزء منها للتضليل وجزء آخر ضمن إستراتيجية الحرب النفسية في الصراع الإقليمي الدولي، قبل صفقته الأخيرة.

فهل يعني هذا أن هذه المعادلة التي سنعرض لعناصر تأزمها الجديدة غير ممكنة، وأن إيران الإمبراطورية الطائفية الكبرى المعتمدة على روح وقومية حضارة فارس، لا تشكو من أية مخاطر ولا تصدعات سياسية أو غيرها؟ الجواب كلا، ليس هذا هو المقصود.

فهيكلية الجمهورية الإيرانية، وأقاليمها المتعددة، وفيسفساء عرقياتها، وتوجهاتها السياسية والفكرية القديمة، واندفاعها في التدخل والتواجد العسكري، كلها عناصر اضطراب مهمة، لكن السؤال الذي نحاول أن نصل إليه هو عن إمكانيات وقدرات الاضطرابات المختلفة والسياسة الإقليمية، في إسقاط نظام الجمهورية الطائفية، أو تمزيق جغرافية إيران، أو كسر مشروعها، وما هو العمر الافتراضي لذلك، وما هي قدرات المنافس المتصارع معها؟

هناك قدر كبير من أزمت الداخل والخارج تعيشها إيران ندرج أهمها في الآتي:

1- ضمن الفكر السياسي الحاكم عبر معادلة ولي الفقيه، هناك صراع حقيقي بين الإصلاحيين والمحافظين، وهو صراع مستمر ومؤثر، لكن النظام السياسي يحتويه حالياً، وإن خنق المحافظون شركاءهم، لكنهم متمسكون بالتداول معهم، وتسخير هذا الصراع لمصالح إيران القومية، كما أن حركة اليسار الشيعي العائدة لإرث الأستاذ علي شريعتي، وإن حافظت على وجوده ثقافياً، إلا أنها لا تملك أدوات تغيير سياسي حالياً.

2- تعتبر المعارضة اليسارية في منظمة مجاهدي خلق وما استجد عليها من تحولات نحو التحرر الغربي، إضافة للمعارضين الليبراليين في الداخل والخارج، منظومات فكرية وسياسية قوية ثقافيا، ويستقطب بعضها عشرات الآلاف من العناصر الشبابية المتمردة على تزمّت فكرة ولي الفقيه، لكنها لا تزال عاجزة عن اختراق السقف بما يهدد النظام السياسي.

ومؤخرا تحول العديد من المعارضين في المهجر -وهم يحملون جنسيات غربية- إلى شركاء للترويج لصناعة العهد الإيراني الجديد مع الغرب، وأصبحوا فاعلين في هذا المشروع، وكان لهم دور لوجستي كبير في الاتفاق النووي وما تبعه من تطورات. كما كان لهم دور في صناعة الموقف الغربي واندفاعه الجديد نحو إيران الحضارية مقابل "التوحش العربي" بعد أن استقطبهم النظام، وخاصة من أبناء المذهب الشيعي للقومية الفارسية والأذرية الحاكمة في طهران، ومن خلال بوابة مصالح إيران القومية الكبرى.

3- تعتبر الحروب العسكرية والأمنية والسياسية التي خاضتها وتخوضها الجمهورية الإيرانية، في العراق وسوريا ولبنان واليمن من أكثر القضايا كلفة على الجمهورية الإيرانية، وهي تتعرض لضغوط كبيرة من نواح عدة، منها استنزاف بشري ومادي، من داخل إيران وقوميتها، ومنها الاستنزاف في الأحزاب العميلة لها في لبنان أو العراق، والتصدير المستمر من هذه الأحزاب والقوى إلى سوريا واليمن.

في حين أن باقي الميلشيات من شيعة مرتزقة، أو موالين طائفيا من باكستان وأفغانستان والهند، ليست لها أهمية المكونات الموجودة في الدول المذكورة (العراق، سوريا، لبنان، اليمن) والتي يترتب على قوتها، قوة النفوذ الإيراني في دولهم، فالاستنزاف في الدول الأربع، يبعثُ سخطا كما رُصد في ضاحية بيروت الجنوبية مؤخرا بعد مقتل العديد من القيادات النوعية وآخرهم العميل مصطفى بدر الدين في ظروف غامضة، تكتم عليها الحزب وإيران وسط توتر كبير.

وهذا العنصر أي التمدد العسكري والأمني، من أخطر المهدّدات، لكن جدولة الوقت وحجم الولاء الذي يُشعل في النفسية الشيعية الحركية، وجمهورها المتجدد، تحت الضخ الطائفي الإيراني، وعمليات داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) الإرهابية وغيرها في المدنيين الشيعة، لا تزال تمثل خزاننا متدفقا لمشروع طهران التوسعي.

4- حركة التمرد في الأقاليم التي ضمتها إيران، وخاصة إقليم الأحواز العربي المحتل من 1925، وهو متمرد بغالبية الشيعة وسنته على النظام السياسي في طهران كحالة انفصال قومي ورفض للقهر الاحتلالي، وقد تطورت حركة الاستقلال الأحوازي مؤخرا، وضاعفت من مخاوف طهران.

لكن الإشكالية في استخدام بعض أطرافها الوظيفي من بعض الجهات الخليجية، بشقيها الأمني والطائفي في قنوات إعلامية، كملاعنة للحالة الشيعية المدنية، باعتباره سلاحا موسميا مع إيران، وليس ضمن إستراتيجية دعم منهجي ذكية، وهو ما يُضعف فاعلية هذا التمرد مع الوقت، ويساعد إيران على احتوائه، هذا إذا سلمت المقاومة الأحوازية من أي صفقة أمنية للطرف الراعي، قد يُضحي بها في سبيل مصالحه مع إيران.

5- وفي الرهان على سوق النفط ورضوخ إيران، فقد عانت طهران بلا أدنى شك في الأزمة الاقتصادية والضجر الشعبي، لكن فشل إخضاعها مع الروس، انقلب اليوم وأصبح يضر بخصوصها، خاصة مع النفاق المستمر غربيا وأميركا أمام العرب، في حين قد تؤثر المواقف السياسية المشتركة بين موسكو وطهران على المشاريع العربية.

إن النظرية التي نخلص إليها الآن، ليست التشكيك في وجود مخاطر مؤثرة على التوجهات الإستراتيجية الإقليمية لإيران، فهي موجودة ومؤكدة، وإنما المهم هو هل ستؤدي فعلا لإسقاط المشروع الإيراني؟

هذا يعتمد على الفترة الزمنية التي تحتاجها مثل هذه المخاطر، فقد استمرت الدولة العثمانية قرابة الثمانية قرون، رغم صراعها الداخلي وحروبها مع الغرب الصليبي، وإيران الشاه إسماعيل الصفوي، وتمرد الأقاليم عليها، والفساد الإداري والمركزية العنيفة، ومقتل العديد من سلاطينها، وظلت مهديًا للغرب حتى آخر أيام ضعفها.

فمعرفة الجواب هنا، يتحقق بتقدير إمكانيات الطرف المقابل وهي دول المشرق العربي، خاصة بعد انسحاب الأتراك لتأمين نظامهم السياسي وأمنهم القومي، في حين تعج دول المشرق العربي بصراعات وحروب تُشعل مع تيارات الإسلام السني متشددة وغير متشددة، مع غياب أي آفاق للإصلاح السياسي والتنقيح الحقوقي.

ويُضغظ على دول المشرق للقيام بدور وظيفي محدد لمواجهة إرهاب داعش وجماعات السلفية الجهادية، وهو دور لا يتعدى حدوده، ولا يدعم أو يُنظّم مركزيا لتبني المقاومات المعتدلة المشروعة كما في سوريا أو عشائر العراق سابقا، وخاصة لو توقفت حرب اليمن في منتصف الطريق، ولم تهزم المشروع الإيراني ولو هزيمة نسبية.

هنا قضية المقال الكبرى، فمساحة النفس الطويل في صراعات الدول الداخلية والإقليمية، وإمكانيات صمودها، سيُحدد إمكانية انكسار إستراتيجية إيران الإقليمية أو سقوط المشرق العربي، وهو ما يبدو أن الغرب قد حدد توقعه فيها

ماذا قال غراهام عن الصفحات الخاصة بالسعودية بتقرير سبتمبر؟

واشنطن - وكالات عربي 21 19\5\2016

أوضح السيناتور السابق بوب غراهام، أن مراجعة الصفحات السرية البالغ عددها 28 صفحة، والتي تناول دورا مزعوما للمملكة العربية السعودية بأحداث هجمات الـ11 من سبتمبر/ أيلول 2001، هو في مراحله الأخيرة.

وقال غراهام، بحسب ما نقلت عنه شبكة "CNN" الأمريكية، أن "عملية المراجعة التي تحوم حول قرار الكشف عن الصفحات الـ28 السرية حول انخراط السعودية بهجمات الـ11 سبتمبر بالمراحل الأخيرة، حيث أن جيمس كلابر (رئيس الاستخبارات القومية)، بصدد الانتهاء من مراجعته، وسيتم تسليمه لعدد من المؤسسات تشمل الاستخبارات والأمن والدفاع". وأضاف: "أعتقد أن الموعد الذي حدده الرئيس الأمريكي في أبريل الماضي لاتخاذ القرار حول كشف الصفحات السرية من عدمه لا يزال موعدا قائما".

وكان مجلس الشيوخ الأمريكي وافق، الثلاثاء، على تشريع يسمح للناجين من هجمات الـ11 أيلول/ سبتمبر وذوي الضحايا بإقامة دعاوى قضائية ضد الحكومة السعودية؛ للمطالبة بتعويضات.

وإذا وافق مجلس النواب على التشريع، ووقعه الرئيس باراك أوباما، فسوف يتيح المضي قدما في دعاوى المحكمة الاتحادية في نيويورك، تسعى لإثبات أن السعوديين كانوا ضالعين في تلك الهجمات على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في 2001.

وقد جرت الموافقة على التشريع الذي يعرف باسم قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، بموافقة جماعية من أعضاء المجلس.

يذكر أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، حدد شهر حزيران/ يونيو موعدا لاتخاذ قرار حول كشف هذه الصفحات السرية، وهي أنباء تأتي في الوقت الذي نفت فيه المملكة العربية السعودية -عبر عدد من مسؤوليها- وجود أي صلات للمملكة بهجمات الـ11 من سبتمبر.

*** تم بحمد الله ***